

قيس سعيد يسعى لتوحيد معسكره قبل بدء الحوار الوطني المرتقب

سرع الرئيس التونسي قيس سعيد من وتيرة تحركاته في مسعى لحلحلة الأزمة السياسية، وأيضا لتوحيد معسكره قبيل بدء الحوار الوطني فعليا، وذلك في أعقاب لقاء جمعه برئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية، حيث التقى الرئيس سعيد الجمعة بالأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي الذي يعد مع حركته أبرز الداعمين للرئيس التونسي.

تونس - تعكس لقاءات الرئيس قيس سعيد مع عدد من الشخصيات السياسية المقربة منه فكريا وسياسيا سعيا منه لتوحيد معسكره قبيل بدء الحوار الوطني المرتقب الذي تراه عليه العديد من الجهات، سواء الداخلية أو الخارجية، لحلحلة الوضع السياسي في تونس.

الحالية برئاسة هشام المشيشي عنوان الخلاف الأبرز. فحسب العديد من الأوساط السياسية التونسية ما زال الرئيس سعيد وحزابه السياسي يتمتعان برحيل الحكومة فيما أبدت النهضة على لسان عدد من قياداتها رفضها لذلك وموافقها في المقابل على رحيل هذه الحكومة شرط تشكيل حكومة أخرى سياسية يرأسها المشيشي.

وكان الناطق باسم حركة النهضة فتحي العيادي أكثر وضوحا الجمعة، حيث شدد في تصريحات صحافية على أن حزبهم متمسك بالمشيشي، مشيرا إلى أنه "سبق وصرحنا أننا (في حركة النهضة) سندعم حكومة المشيشي على أن تتحول شيئا فشيئا إلى حكومة سياسية، ولا بد من تقييم أداء الوزراء لكن الوضع العام يحتاج إلى استقرار ولا يحتاج إلى تغيير رئيس الحكومة، ومن الأفضل أن يواصل المشيشي مشواره على رأس الحكومة".

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه تونس تطورات سياسية متسارعة أشاعت أجواء من التفاؤل الحذر بشأن إمكانية وضع حد للأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد منذ أشهر، لكن هناك العديد من الخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها من أجل أن يخطو أطراف الصراع نحو ذلك.



راشد الغنوشي
لقاء فتح المجال أمام توافقات مثل التوافق مع قائد السبسي

وشدد رئيس الحكومة هشام المشيشي الجمعة على أنه يامل في تنظيم لقاء مع كل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان قائلا في تصريحات صحافية تعليقا على لقاء الغنوشي والرئيس سعيد إنه "من الضروري الحفاظ على اللقاءات الدورية بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة) ونبذ منطق التباعد الذي من شأنه أن يجيل إلى العديد من التخمينات، كما من الضروري الحد من منطق الوساطات".

ويشير المشيشي بذلك إلى الوساطة التي يقوم بها مستشار الغنوشي السابق والوزير السابق لطفي زيتون الذي توسط للقاء رئيس البرلمان والرئيس سعيد، وهي وساطة قد تكرر المزيد من الانقسام.

فالاحتجاج العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، لم يتردد في التحذير من أن تكون وساطة زيتون تستهدف قطع الطريق أمام مبادرة كان قد تقدم بها من أجل تنظيم حوار وطني بإشراف من رئيس الجمهورية.

واعتبر الأمين العام المساعد والناطق باسم اتحاد الشغل سامي الطاهري أن "وساطة لطفي زيتون لراب الصدع بين رئيس الجمهورية قيس سعيد والغنوشي ليست إلا مناورة لإفشال مبادرة الحوار الوطني التي تقدم بها اتحاد الشغل والتشويش عليها". وأضاف الطاهري أن "وساطة زيتون محاولة للصالح بين طرفين لا يلتقيان".



سعيد يكثف تحركاته ولقاءاته

وضعية حقوق الإنسان تؤجل انفراج الأزمة السياسية في الجزائر

تهم الإرهاب والمؤامرة الخارجية تفاقم من عزلة معارضي السلطة



الحملة الأمنية ضد الحراك في الجزائر تشدد

وكشفت الأمانة العامة للكتبة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية أمينة القلاي إن السلطات الجزائرية ما برحت تستخدم كل وسيلة متاحة لها لسحق المعارضة وإسكات المحتجين المنتمين إلى الحراك الاحتجاجي، حيث تجري العشرات من عمليات الاعتقال والمقاضاة للشطاء بتهم ملفقة مجرد مشاركتهم في الاحتجاجات أو تعبيرهم عن آراء سياسية معارضة".

وأضافت "ينبغي على السلطات الجزائرية أن تضع حدا بصورة عاجلة لحملة القمع هذه وأن تحفل احترام حقوق المحتجين والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان المسلمين في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع. ويجب الإفراج عن جميع الذين جرت مقاضاتهم واحتجازهم على نحو جائر بسبب ممارستهم لحقوقهم، وإسقاط التهم الموجهة إليهم".

ولفت تقرير المنظمة إلى أن "السلطات الجزائرية لجأت على نحو متزايد إلى استخدام تهمة الفعل الإرهابي والمؤامرة ضد الدولة لمقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الحراك"، وذلك في إشارة إلى حركتي رشاد واستقلال القبائل اللتين صنفتهما السلطة كحزبتين إرهابيتين تنسحب عليهما وعلى الناشطين فيهما والمتعاطفين معهما نصوص القوانين المنظمة لمكافحة الإرهاب والأمن الاستراتيجي.

فترتهم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بعشرين ناشطا معارضا، تهم تلقى تمويلات مشبوهة من طرف جهات خارجية من أجل تاجيج الوضع الداخلي ودفع الشارع نحو المزيد من الفوضى.

ويستمر المنع الأمني للمظاهرات الشعبية الأسبوعية في العاصمة والمدن الكبرى للأسبوع الثاني على التوالي بعد الانتخابات التشريعية، مقابل تشديد قبضة أمنية غير مسبوق في البلاد لكنها أكثر ليونة في ولايات منطقة القبائل، حيث يواصل معارضو السلطة الخروج في مسيرات أسبوعية مناهضة للسلطة في تيزي وزو وبجاية دون تسجيل أي احتكاكات أو تضييق من طرف قوات الأمن.

وذكر تقرير منظمة العفو الدولية أن "السلطات الجزائرية شنت حملة قمع متصاعدة أدت إلى اعتقال العشرات من الأشخاص بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع في الأشهر التي سبقت الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 يونيو 2021".

ووقعت المنظمة "توقيف 37 ناشطا بسبب مشاركتهم في احتجاجات أو تعبيرهم عن آرائهم المعارضة في الفترة الممتدة بين 26 مارس و26 مايو"، كما أحصت "ما لا يقل عن 273 ناشطا بين موقوف ومسجون إلى غاية الثالث والعشرين يونيو الجاري".

تزيد وضعية حقوق الإنسان في الجزائر من تأزيم الوضع السياسي في البلاد، حيث صعدت السلطات الجزائرية حملتها الأمنية ضد نشطاء الحراك الشعبي بعد الانتخابات النيابية المبكرة التي انطلقت قبل أيام، وهو ما يزيد الأزمة السياسية تعقيدا خاصة أن الاستحقاق الانتخابي المبكر لم يحقق الانفراجة المأمولة للأزمة.

صابر بليدي

الجزائر - تواصل السلطة الجزائرية تصعيد حملتها ضد الناشطين السياسيين والمعارضين رغم دعوات التهذئة والبحث عن حلول سياسية للأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ نحو ثلاث سنوات، ولم يحقق المسار الانتخابي المنتهج من طرف السلطة الانفراج المأمول في ظل استمرار قطيعة بين الشارع والسلطة جسدتها المقاطعة الكبيرة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية المنتظمة في البلاد.

وانتقد تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية صدر الخميس وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، واتهم السلطة بتعمد الاستمرار في سياسة القمع والتضييق على الحريات وملاحقة الناشطين المعارضين لها، حيث ارتفع عدد من يوصفون بـ"معتقلي الرأي" إلى أكثر من 270 معتقلا.



أمينة القلاي

السلطات الجزائرية تستخدم كل وسيلة لسحق المعارضة

وجاء تقرير المنظمة الحقوقية الدولية في أعقاب انتخابات نيابية مبكرة نظمها السلطة، وتم إنتاج نفس القوى السياسية التي انتفض الشارع الجزائري ضدها في فبراير 2019، والتي سبقتها بأسابيع حملة توقيفات غير مسبوقه ومنعاً أمنياً للحيلولة دون خروج المعارضين للسلطة للتظاهر.

وطالت الاعتقالات في الأونة الأخيرة أساتذة جامعيين على غرار فتحة بركي وسارة لعدول ومهني عبد السلام على خلفية نشاطهم في الحراك الشعبي وفي تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي، كما تم توقيف الأستاذ الجامعي المعارض عبدالعالي رزاتي مرتين من طرف عناصر أمنية قبل أن يطلق سراحه.

وكانت السلطة القضائية في العاصمة قد وجهت الخميس إلى عدد من من ناشطي الحراك الاحتجاجي في الجزائر،

تركيا مُصرّة على رفض سحب مرتزقتها وقواتها من ليبيا

وبدوره، أشار لودريان في المؤتمر الصحفي المشترك، إلى أنه تم الاتفاق في مؤتمر "برلين 2" على تنظيم الانتخابات الليبية وخروج القوات الأجنبية المرتزقة.

الخارجية التركية قالت الجمعة إنها رفضت خلال مؤتمر برلين 2 مساواة قواتها ومستشاريها في ليبيا بالمرتزقة

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش قالت إن القوى الدولية أحرزت تقدما في محادثات برلين في ما يتعلق بإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد، على الرغم من أن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الذي تدعمه الأمم المتحدة لم يحدد أي إجراءات جديدة عملية ولموسسة لإتمام العملية.

تمهيدا لإتمام العملية السياسية بتنظيم الانتخابات العامة في موعدها الذي حددته خارطة الطريق المبنقة عن تفاهات جنيف السويسرية أي في الـ 24 من ديسمبر المقبل.

وجرت الجمعة مباحثات بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن الأزمة الليبية، وذلك في أعقاب إعلان واشنطن أنها تقود مباحثات مباشرة مع أطراف وصفتها بالهامة لسحب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي جون إيف لودريان في باريس، إنهما ناقشا الأمن في ليبيا والعمل على تعزيز التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وأضاف بلينكن "سنعمل مع فرنسا من أجل تعزيز الاستقرار في ليبيا"، وأثنى على قوة علاقات بلاده مع باريس، قائلا إن "الولايات المتحدة تنظر إلى فرنسا بمثابة الحليف الأقدم، ونحن نعيد الشراكة معها".

أنقرة - بعثت تركيا الجمعة بإشارات مفادها أنها سترفض أي آلية لإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا وذلك في أعقاب مؤتمر برلين 2، الذي قالت السلطة الليبية الانتقالية إنه جرى إحراز تقدم فيه لسحب تلك القوات.

وأكدت وزارة الخارجية التركية الجمعة أنها رفضت خلال مؤتمر برلين 2 الذي التأم الأربعاء في العاصمة الألمانية، "مساواة قواتها بالمرتزقة"، وذلك بالرغم من أن أنقرة كانت قد جلبت الآلاف من المرتزقة السوريين والعرب لدعم حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج سابقا في مواجهة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وأوضحت الخارجية التركية أن أنقرة أكدت في المؤتمر الدولي بأنها لن تسمح بمساواة "مدربيها ومستشاريها في ليبيا مع المرتزقة".

وجاءت الرساائل التركية في وقت تقود فيه العديد من القوى الإقليمية والعالمية جهودا لتسريع عملية سحب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا،